مجموعة سبل العيش

الاربعاء 2020/5/20

الساعة pm 10:30 -am 1:40

منسقة ومقررة الجلسة: د. ناهد غزول

ملخص تنفيذي

تناول اللقاء اثر العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا على اولويات العمل ومايتعلق بسبل العيش في سوريا والبلدان المضيفة للاجئينونوعية المشاريع التي يمكن تنفيذها تفاديا للمزيد من العواقب. كما تناول مختلف انواع المعوقات التي تشكل تحديا أساسيا أمام اللاجئين سيما القانونية والاجرائية الخاصة بالبلدان المضيفة. وكان هناك مناقشة مستفيضة حول كيفية مساهمة ا للاجئين بشكل أفضل في الانتعاش الاقتصادي الإقليمي مع تركيز على أهم العقبات أمام سبل عيش اللاجئين ومشاركتهم في سوق العمل الامر الذي يساعدهم بالاعتماد على أنفسهم والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة لهم. أخيرا تطرق الحوار الى طرق معالجة التوترات المتزايدة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في ظل أزمة كورونا ودورشبكات الأمان الاجتماعيفي تلك العملية وما هو موجود منها وما هو مطلوب.

تم تقديم مقترحات في ختام المحاور كان من اهمها توسيع شمولية الكرت الهلال الاحمر بالنسبة للاجئين السوريين في تركيا وتخفيف الشروط المنوطة بالحصول عليه كما تم اقتراح تفعيل الكوبون الغذائي وبصمة العين لكافة اللاجئين في الاردن واستحداث مشاريع تنموية تدريبية تنهتي بتشغيل المتدرب داخل وخارج سوريا. كما تم اقتراح تقديم مساعدات نقدية مباشرة من قبل الامم المتحدة الى اللاجئين والنازحين في كافة الجغرافيات المحيطة بسوريا وتسهيل حركة الاستثمارات السورية ونسبة السوريين العاملين في تلك الاستثمارات. كما تم التوصية بالضغط على المجتمعات المضيفة للسماح بتوسيع أعداد اعمال السوريين بما في ذلك استصدار تراخيص العمل وتمويل مشاريع فردية ومتوسطة ورعاية المبادرات الفردية وبالنسبة لسوريا الاستثمار في استصلاح الاراضي الزراعية وتربية الثروة الحيوانية وتنمية القدرات الفردية لتكون منتجة مع المحافظة على السلة الغذائية

أهم محاور النقاش
دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل بمنتصف أزمة كورونا
سؤال هام: كيف يمكن للبلدان المضيفة ان تحقق النمو الاقتصادي الشامل للجميع؟ كيف يمكن مكافحة تصاعد الفقر ومالدعم المطلوب من المجتمع الدولي؟

محاور نقاش:

- تُشكل سبل العيش طوق النجاة لمن يعيش خصوصاً داخل المخيمات في بعض الدول او في سوريا ولعل تدعيم المخيمات بمشاريع انتاجية يحولها الى منتجة بدلا من مستهلكة ويشكل الامر نقلة نوعية.
- أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على النازحين في سوريا مما أدى الى نقص سبل العيش لاسيما بعد تدهور الليرة السورية واغلاق المعابر حيث تأثرت مبيعات اغلب المنتجات بنسبة كبيرة.
- تم التطرق الى تأثير ازمة كورونا على اللاجئين في دول الجوار حيث تمت الاشارة الى أن أغلب العاملين يعملون بمهن وقطاعات بسيطة لايقبل ابن البلد العمل بها وهم عمال مياومة وتوقفت أغلب اعمالهم وبالتالي انقطعت كافة مصادر الدخل عنهم وتراجع مستوى معيشتهم بشكل كبير. كما تم رفع تكلفة تصريح العمل في

الاردن لتصبح حوالي 3800 دولار بدلا من 10 دولار قبل عدة أشهر مما يعني عدم مقدرة أي شخص على امتلاك هذه البطاقة للعمل بشكل نظامي.

- في لبنان يعمل اغلب السوريين بأعمال بسيطة وأعمال زراعية كقطف المحصول أو أعمال البناء وحراس بنايات ولكن البلديات فرضت حظر تجول على المخيمات دخولا وخروجا مما حرم السوريين من المقدرة على الحركة او التوجه للمزارع أو القيام بأي عمل مما أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي لحوالي 90% منهم.
- في تركيا توقفت اغلب المعامل عن العمل نهائيا و بالتالي توقف عمل من كان يعمل بها من السوريين نهائيا وبقوا دون اي رواتب او تعويضات.

- **وسؤالنا ماهي الاليات ومصادر التمويل ونوع المشاريع الانتاجية التي يمكن العمل بها؟ وأهمها هل يمكن تطبيق هذا الامر على كافة البلدان المستضيفة للاجئين سيما ان بعضها يحصر كافة المشاريع بيده ولايسمح لقطاعات كثيرة بحرية الحركة؟**

ملاحظة هامة وتحفظات

- تم الاشارة الى ان القائمين على مؤتمر بروكسيل لم يتطرقوا الى موضوع النازحين داخل سوريا ومعاناتهم وانما فقط الى اللاجئين. لذلك وجب التنويه الى ذلك.

دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي الشامل بمنتصف ازمة كورونا.

تناول المشاركون المواضيع التالية كنقاط للحوار:

كيف أثرت العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا على أولويات العمل فيما يتعلق بسبل العيش في سوريا والبلدان المضيفة للاجئين؟

- **الوضع في داخل سوريا**:في ادلب وحسب الدراسات فإن حوالي 86% من الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر وقبل الهجمة لاخيرة فقد عانى 2.5 مليون شخص من أوضاع اقتصادية سيئة للغاية وبعد نزوح مليون ونصف شخص ازاد حجم المأساة.
- الوضع الان كارثي وقد وصل حد المجاعة فحتى الخبز لم يعد بمقدور الناس الحصول عليه وأصبح حلما لدى الاطفال حيث وصل ثمن ربطة الخبز الى 500 ليرة والعائلات تحتاج مالايقل عن ربطتين يوميا وكيس حليب الاطفال من وزن 500 غ ب 9000 آلاف ليرة يكفي لخمسة ايام فكيف يمكن لاي عائلة أن تعيش هذا ونحن لم نتكلم عن مواد غذائية اخرى. أي أن ابسط مقومات الحياة لاتتوفر.
- لايوجد في المنطقة المحررة بادلب اي موارد دخل كتصدير او موانئ اونفط ولايوجد أدنى مقومات المشاريع التنموية
- يبقى الاعتماد الكلي للافراد والمنظمات على مساعدات المغتربين ومع أزمة كرونا فقد تراجع دعمها الى اكثر من النصف وبالتالي تراجع أغلب مايمكن تقديمه للنازحين السوريين. وقد كانت تقدر قيمة المساعدات قبل أزمة كورونا بأكثر من 10 مليون دولار ولكن الان انخفضت بنسبة 90%.
- إن أية مشاريع تنمية تحتاج هدوء أمني يساعد على استمرار المشاريع الانتاجية.

من الصور المؤلمة:

- أن الاطفال تسير عصرا حوالي 10 كم للحصول على ربطة خبز.
- لايوجد أي منبر يوصل الصوت ويصور المعاناة
- اهترأت خيام الكثير من اللاجئين السوريين ولايوجد مقدرة مالية لشراء خيمة جديدة رغم تشاركالافاعي والعقارب الحياة مع السوريين في هذه الخيام.
- يتعرض الكثير جدا من الاطفال الى الموت نتيجة لدغات العقارب والافاعي ولانجد مصلا يداويهم
- تتعرض الكثير من الخيم الان الى الانفجار
- انخفاض قيمة الليرة السورية والغلاء المعيشي أدى الى ارتفاع معدل السرقة والابتزاز بسبب شح الموارد المالية لذلك فإن توقيف مشروع السلل الغذائية حاليا او في المستقبل القريب قد يجعل الاشخاص تتجه نحو المدن

او المخيمات الأخرى للسرقة من اجل تأمين سبل العيش لذلك فقد تحدثنا مع الدكتورة خولة مطر الشهر الماضي عن امكانية استمرار دعم السلة الغذائية حتى لما بعد الشهر السادس.

من الايجابيات

- تركيا مازالت تيسر عملية دخول 2% من الطحين الى منطقة ادلب ومخيم اطمة.

سؤال: ماهو نوع المشاريع الانتاجية التي يمكن ان تخدم هذه المنطقة ضمن امكانيات المنطقة؟

- من المهم تفعيل دور الزراعة والثروة الحيوانية بشكل جدي وضمن مشاريع استثمارية
- نتمى ان تتحول الكثير من المشاريع الغذائية الى مشاريع تنموية وهذا سيحسن الواقع كثيرا

مقترحات:

- استبدال السلات الغذائية بالمشاريع الانتاجية لاننا نريد ان يتحول السوري من مستهلك الى منتج ولكن بعد انتهاء من جائحة كورونا.
- العمل على الاستثمار ضمن مشاريع تنموية بالزراعة والثروة الحيوانية سيما ان اراضي ادلب خصبة ومهيئة لهذا الغرض.
- العمل على مشاريع انتاجية تقوم على تمكين الشباب والشابات وتودي الى التوظيف او توفير فرصة عمل

توصيات

- اقامة مشاريع استثمارية.
- اقامة المشاريع التنموية مثل تحويل الخيم الى بيوت ريفية.
- الاستثمارفي استصلاح الاراضي الزراعية والبدء بزراعتها واستثمارها.
- الاستثمار بمشاريع الثروة الحيوانية.
- الاستثماروتمويل مشاريع نسائية انتاجية صغيرة مثل المونة-مشاريع الخياطة- مشاريع تنموية عائلية.
- الاستثمار بمشاريع محلية كالافران.
- تحويل المخيمات الى ورشات عمل ودورات تمكين
- لم تشمل اية خطة سابقة للامم المتحدة على المشاريع الانتاجية التنموية ومشاريع سبل العيش لذلك لايجب توقيف السلال الغذائية التي تعيل العائلات

اختلاف في وجهات النظر

في حين طالب البعض بايقاف السلال الغذائية وتحويل الافراد سيما في المخيمات من أفراد مستهلكين الى أفراد منتجين، حذر آخرون من مغبة هذه الخطوة في ظل جائحة كورونا وانقطاع الموارد المالية المعيلة من الخارج وعدم توفر فرص عمل وامكانية حدوث مجاعة أو أن يضطر البعض الى الجنوح والسرقة. كما أشاروا إلى وجود اعداد كبيرة جدا من ذووي الاعاقة والارامل والاطفال الذين يعيشون على هذه السلال الغذائية. وبنفس الوقت أكدت مجموعة ثالثة من امكانية السير بالمشاريع التنموية وتمكين الافراد مع استمرار تقديم السلة الغذائية.

وضع اللاجئين في تركيا

وضع السوريين بشكل عام سيء جدا حيث قدمت الحكومة التركية مساعدات للاتراك لكن لم يُقدم شيء للسوريين. وبذات الوقت لم تقدم الامم المتحدة اي شيء للسوريين. إن حوالي 70% من الأسر السورية فقدت عملها وتوقف دخل معيلها. كما انخفض المدخول بنسبة 80%. ولكن بالنسبة للطبابة فهي مؤمنة مجانا للسوريين أما بالنسبة لاجار البيت فالكثير من السوريين كان قد وفر جزء من المال أثناء عمله في السابق وهو الان يدفعه كآجار للبيت ولكن لانعرف ماذا في الغد.

أيضا هناك الكثير اللاجئين ممن لديهم مايسمى بكرت الهلالالاحمر ولكن يُشترط أن يكون عدد أفراد العائلة على الاقل 5 أشخاص ليحصلوا عليه وبموجبه تحصل العائلة على 120 ليرة تركي تساعدها في تسديد آجار البيت بينما يصعب توفير ماتقتات عليه العائلات.

ظروف العمل وتحديات البقاء

أولا: يعاني السوريين في تركيا من ظروف عمل جائرة من حيث نوع العمل الذي لايتناسب مع كفاءات العمال وعلمهم ومقدراتهم.

ثانيا: يتعرض الكثير من العمال الى اصابات عمل تودي الى الوفاة أو الشلل دون ان يحصل العامل المتضرر اوعائلته على اي تعويض.

ثالثا: توقف التنقل مابين المدن مما أثر على حركة العمل للسوريين مع انعدام التأمين الاجتماعي الذي يمكن ان يمدهم بشيء من السيولة المالية قد توقف. يمكننا ان نذكر ان بعض العمال السوريين في مدينة أضنة كانوا يعملون بنصف راتب وقد توقف هذا الان دون اية بدائل او تقديم مساعدات.

رابعاً: من يعمل بنظام المياومة في الورشات والمصانع أيضا فقدواأعمالهم دون تقديم اي دعم أو بدائل لهم. وعلينا الا ننسى الارامل واليتامى وذووي الاعاقة ومصابي الحرب الذين يوجهون مناشدات ولانعرف كيف نلبي احتياجاتهم لان أغلب مشاريع الدعم موجهة للداخل لذلك فالاغلبية تعيش الان على الديون وعلى نفقات الزكاة في رمضان.

الحلول والمقترحات

- ايجاد فرص عمل للسوريين لاتحتاج الى تنقل بين المدن.
- يمكن للاونشا أن تدعم التأمين الصحي للسوريين حين تقع حوادث عمل خطيرة أو تقدم مساعدة للعائلة إذا توفى معيلها أو اصبح عاجزا نتيجة اصابة العمل.
- المساعدة باستصدار بطاقات العمل.
- يجب تسليط الضوء على معاناة النازحين في دول الجوار كما هو الحال داخل سوريا.
- تشكيل نقابات مهنية بكافة هيئاتها تشمل الكم الاكبر من العاملين والحرفيين السوريين تعمل على حمايتهم في ظروف طارئة كالكورونا أو ظروف اصابات العمل. وتكون مدعومة من قبل الاتحاد الاوربي يمكن أن تخفيف الضغط على ارباب العائلات من الحرفين الذين فقدوا موارد الدخل واعداد المسؤولين كبيرة جدا.
- تخفيف الضرائب والمعوقات امام الاستثمارات السورية
- السماح للمنشآت السورية بتوظيف الجزء الاكبر من العمال السوريين واعطاؤهم نفس اجور الاتراك
- ايجاد الغطاء القانوني للحصول على تراخيص عمل للسوريين
- توفيرالغطاء الطبي للعمل.
- تقديم فرص عمل عن طريق قروض او تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة
- التمكين الاقتصادي
- المساعدة على تسويق البضاعة التي ينتجها السوريون خارج تركيا

ظروف العمل وتحديات البقاء في الاردن في ظل كيوفد 19

يعاني اللاجئين السوريين في الاردن من تحديات جمة في ظل الكرونا إذ يعمل تقريبا كافة العمال بنظام المياومة الذي لايضمن لهم ضمانا اجتماعيا يمكن ان يساعدهم في ظل توقف الاعمال.

- كثير من العائلات السورية لاتتلقي كوبونا غذائيا من المفوضية والغالبية العظمى لاتتلقى مساعدات في اجور السكن وكانت العائلات هذه تعتمد على احد افراد الاسرة للعمل وتأمين مورد الحياة أو على المساعدات والصدقات التي تقريبا انعدمت في ظل حائحة كورونا.
- وباعتبار أن الاردن يعاني من ضائقة اقتصادية وفقد عشرات الالاف من الافراد وظائفهم في ظل الجائحة وتم اعادة جزء بسيط جدا منهم للعمل، فقد بقي السوري خارج المعادلة بشكل كلي.
- قامت الحكومة الاردنية برفع رسوم بطاقة العمل للسوريين بشكل غير مسبوق من 10 دولار الى 3700 دولار الامر الذي جعل تشغيل العامل السوري ضرب من الخيال.

- كما توقفت المفوضية تقريبا عن دعمها للمساعدات الطبية ولم يكن هناك تغطية للامراض الطارئة كالسرطانات او العمليات القلبية والعصبية والادوية المزمنة وغيرها.
- يوجد أعداد كبيرة جدا من مصابي الحرب وذووي الاعاقات وهؤلاء تُركوا دون اية اعانات
- الكثير من الطلبة كانوا يعملون هم او احد أفراد عائلاتهم ليسددوا الرسوم الجامعية والان توقف العمل ولم يعد بمقدورهم تكملة رسومهم الفصلية للتقدم للامتحانات ولايجدون معيل.

التوصيات

- نوصي بأن يتم تفعيل بصمة العين (المساعدة في اجار السكن) من قبل المفوضية لجميع اللاجئين السوريين
- أن يتم اعطاء وشحن الكوبون الغذائي لكافة اللاجئين
- ان يتم التدخل لدى وزارة العمل لاعادة رسوم بطاقة العمل كما كانت
- أن يتم السماح للاستثمارات السورية لتشغيل سوريين بكامل طاقتها الاستيعابية
- أن يتم دعم مشاريع انتاجية استثمارية فردية وعائلية وصغيرة سواء اكانت تتعلق بمهن او بزراعة أو ورشات خياطة وغيرها
- أن يتم المساعدة في دفع الرسوم الجامعية على الاقل لهذا الفصل للمتعثرين ماليا.
- أن تكون اية مساعدة تقدم للملكة لدعم اللاجئين واضحة في شروطها من حيث نسبة الدعم الذي يجب ان يذهب للسوريين وان يكون هناك خصخصة لنوع الدعم وأن يكون هناك آليات رقابية أوربية على تنفيذ هذه العملية.

سؤال: كيف يمكن للاجئين أن يساهموا بشكل أفضل في الانتعاش الاقتصادي الاقليمي؟ ماهي العقبات الرئيسية أمام سبل عيش اللاجئين ومشاركتهم في سوق العمل مما يسمح لهم بأن يصبحوا معتمدينعلى انفسهم ويساهموا بنمو البلدان المضيفة لهم؟

في تركيا: منذ وصول السوريين كان هناك نهضة صناعية وعمرانية في كثير من المدن الفقيرة ككلس وعنتاب بعد وصول السوريين. ونشطت حركة المال وتسويق البضائع وأيضا في بداية الازمة سمحت الحكومة التركية بنقل المعامل من حلب الى المدن التركية وافتتاح المحال والشركات واصبح هناك نهضة عمرانية ودولبة للمال وراجت المأكولات السورية وصناعات الخبز السوري وغيرها وانكفأ العامل السوري على العمل لتحصيل قوت يومه دون ان يطور مهاراته ودون وجود نقابات مهنية تحافظ على حقوقه فبقي في مكانه مع تراجع في توظيف السوريين والسماح باستصدار أذونات العمل لهم. ويمكننا القول ان النهضة كانت على صعيد رؤوس الاموال أكثر منها على صعيد تطوير اليد العاملة السورية أو تطوير المهارات

المطلوب

- الحصول على تسهيلات لتطوير مهارات العمال
- تسويق منتجات السوريين وفتح خطوط التصدير لمنتجات السوريين
- مساعدة اصحاب المعامل السورية على تحديث أدواتها

الاردن

معظم المهن مغلقة أمام عمل السوريين والمهن المفتوحة غير لائقة وفي كثير من الاحيان يرفض ابن البلد العمل بها كنادلين في المطاعم والمقاهي، خدم في البيوت، عمال بناء، وحراس عمارات او مزارع،

وهذا يعني أن لايمكن تطوير كفاءات العاملين أو جعلهم يطورون طاقاتهم العملية بمقتضى شهاداتهم أو مهنهم الحقيقية. كما أنهم يدفعون آجار بيوت مرتفعة ساهمت كثيرا في الانتعاش الاقتصادي في البلد.

المطلوب

فتح المزيد من المهن أمام السوريين
السماح بتطوير قدراتهم المهنية من خلال ورشات عمل تطويرية

شبكات الامان الاجتماعي: ماهو موجود وماهو مطلوب

تراجع دور شبكات الامان الاجتماعي المتولدة عن المساعدات المقدمة من الداعمين الماليين سواء اكانوا اهل او اقارب او اصدقاء او محسنين أو جمعيات خيرية في كل مكان بسبب الضائقة المالية التي فرضتها أزمة كورونا. وبالتالي انخفض عامل الامان الاجتماعي ولكن بسبب رمضان ودفع الزكاة فقد وجد نوع من الامان كما أن الغاء الحج قد يساعد البعض على التبرع بأموال كانت مخصصة للحج لمساعدة الاخرين. اضافة الى وجود منظمات كسامز والتي تعتبر أكبر شبكة داعمة الى الان وهي تحقق امان للمؤسسة والعاملين بها وللناس الذين تدعمهم. ولكن المعامل والاستثمارات السورية لم تكن قادرة على تسويق البضائع وخفت طاقتها التشغيلية مما أدى الى تراجع دور شبكات الامان هذه ولكن الروابط العائلية والتعاضد الاجتماعيمازالا موجودين ولو بحدود ضيقة تخففا من وطأة ازمة كيوفد-19.

الحلول وتوصيات

- توسيع دائرة المستهدفين من اللاجئين السوريين في تركيا والاردن ولبنان من قبل الامم المتحدة
- ان تدعم المنظمات الكبرى المبادرات الصغيرة التي يقوم بها افراد لمساعدة اللاجئين لتأمين سبل العيش والتي يمكن أن تخفف العبء عن المجتمع المضيف
- دعم المبادرات من خلال الكوبون الغذائي لانها خففت كثيرا من قلق العائلات وخوفهم من المجاعة

ملخص من لبنان

يعاني اللاجئين السوريين من ضائقة اقتصادية شديدة في ظل ازمة كورونا اذ يعمل معظمهم بأعمال بسيطة كالزراعة وأعمال البناء وحراسة البنايات ومثلها من الاعمال التي يتأبى اللبنانيون عن القيام بها. وفي ظل منع البلديات للاجئين السوريين من الدخول او الخروج الى المخيمات فقد انقطعت كافة موارد الدخل وطالت 90% من اللاجئين السوريين. حتى ان الحكومة منعت الاعمال البسيطة داخل المخيمات كالحلاقة ومصلحي الادوات المنزلية والتي كان يقدمها السوريين لبعضهم البعض في المخيمات وبالتالي يمكننا القول ان الدولة هي من يرفض مساهمة اللاجئين السورين في عملية التنمية الاقتصادية أوحتى السماح لهم باعالة أنفسهم. إن مئات الالاف من السوريين كانو يعملون بلبنان قبل الحرب السورية ويسمون عمالة سورية مقيمة بلبنان ومافعلوه أنهم أحضروا عائلاتهم حين اشتدت الحرب ومع ذلك تعتبر الحكومة اللبنانية الجميع كلاجئين.

المعضلة في الموضوع أن الحكومة اللبنانية لاتعترف بالسوريين كلاجئين بل تصنفهم كنازحين وتضغط عليهم بكافة السبل لاجبارهم على العودة لسورية متجاهلة المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها في معظم الحالات والتي قد تؤدي الى الاختفاء القسري والاعتقال وغيره ومن ذلك يفضل الكثيرين في ظل تزايد الضغوط وحرمانهم من سبل العيش العودة الى سوريا والموت فيها على تحمل سوء المعاملة هذه.

أخيرا يمكننا القول ان شبكات الامان الاجتماعي مازالت موجودة فالعديد من المنظمات مازالت تعمل وتحاول تقديم العون للسوريين لكن الضائقة الاقتصادية اللبنانية جعلت الحديث في اي موضوع مرفوض. كما يوجد بعض المبادرات الصغيرة والفردية من سوريين ولبنانيين ولكن كلها لاتكفي ولاتسد الحاجة.

اضاءة هامة من كافة الجغرافيات

اذا لم يتم المبادرة بشكل فعال لتقديم المساعدات المباشرة فإننا نخشى جل مانخشى أن تتفشى الجريمة والسرقات فالاهالي قد لاتكف مكتوفة الايدي وهي ترى أطفالها تموت من الجوع او ترمى خارج البيت بسبب عدم المقدرة على دفع اجرة السكن أو الطبابة.

مجموعة سبل العيش

الاجتماع الثاني

الأحد2020/5/31

الساعة3:00 - 5:00 pm

تم التوافق بكامل الاجتماع أن مخرجات الاجتماع الأول مهمة ويجب رفعها لورقة التوصيات الختامية باختصار.

سوريا تحتل بالمراتب الأولى عالميا 85 % من السكان تحت خط الفقر.

أهم النقاط التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع:

1 -زيادة الدعم لقطاع التعافي المبكر وسبل العيش.
2 -أن يكون الدعم وفق الاحتياجات واستقرار المنطقة الأمني وليس وفق التعداد السكاني فقط.
3 -يجب التوجه لدعم المناطق كافة وعدم اقصاءمناطق جغرافية معينة لوقوعها تحت سيطرة جهات معينة (مناطق درع الفرات – غصن الزيتون – نبع السلام – ادلب) أي عدم التمييز في تقديم الاحتياجات تجاه المتضررين.
4 -المناطق التي استقرت أمنياً يتواجد فيها مئات الآلاف من النازحين من مختلف المحافظات السورية الذين لا يمتلكون أي موارد مالية ويعتمدون على الإغاثة، لذلك يجب التوجه لدعم هذه المناطق بمشاريع استراتيجية إنتاجية توفر فرص العمل لهم.
5 -يجب تخصيص معايير الدعم للمناطق الجغرافية وفق كل منطقة وخصوصيتها، أي عدم ذكر شمال غرب أو شمال شرق وإنما ذكر المناطق وفق أوضاعها وظروفها الخاصة.
6 -الأوضاع المعيشية في غاية السوء لكافة السوريين سواء في مناطق المعارضة او المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام للأسباب ذاتها ومنها محافظة السويداء حيث تم تسجيل أكثر من 180 حالة حرق للأراضي الزراعية وأغلب السكان يعيشون تحت خط الفقر مما سيؤدي لارتفاع الجريمة والخطف واللجوء إلى الهجرة لذلك يجب التوجه بدعم هذه الناطق بمشاريع إنتاجية استراتيجية تدعم سبل العيش السكان المتواجدين وتوفر لهم مصدر دخل مثل دعم مشاريع زراعية – انتاج حيواني – القروض الصغرة .
7 -يجب التأكيد على وضع آليات تضمن حفظ حقوق السكان الذين تم تهجيرهم نتيجة استعادة السيطرة على مناطقهم من قبل قوات النظام بملكية الأراضي والأملاك الخاصة.
8 -يجب تفعيل دور البنك الولي للمساهمة في تخفيض تكلفة استخراج أذن العمل للسوريين العالين في الأردن.

9 -تفعيل آليات الرقابة والمتابعة على آليات صرف الدعم المخصص لسوريا ودول الجوار. حيث أنه تم طرح التحديات التي يواجهها العمال السوريين في تركيا والأردن، على سبيل المثال عند استخراج أذن العمل للعامل السوري ضمن برنامج IOM الذي يدعم تغطية التأمين الاجتماعي للعامل لمدة 6 أشهر بعد انتهاء المدة لا يتم تجديد العقد ويخسر العامل في الوقت نفسه دعم المساعدة الاغاثية المقدمة عبر كرت الهلال الأحمر، لذلك نوصي بضمان ديمومة الدعم للعمالة السورية وتأمين فرص العمل لهم في دول الجوار.

10 - قَوْنَنَةالعمالة السورية في دول الجوار وإيجاد حلول مستدامة لها.

11 - انشاء رابطة تناصر وتضمن قضايا العمال السوريين وحقوقهم في دول الجوار.

12 - يجب أن تكون الأولوية في الدعم وفق الاحتياجات الأساسية للناس حسب التواجد الجغرافي.

13 - أي مشروع قائم على نشاط تدريب وبناء قدرات يجب أن يضمن عملية التوظيف لهؤلاء المتدربين وإيجاد فرص عمل لهم.

14 - تم ذكر توصية بأن النقاشات لا تشمل جميع احتياجات السوريين في المناطق المختلفة.

15 - تعزيز التسهيلات الإجرائية الخاصة باستخراج أذون العمل للسوريين في تركيا.